

أسس وإجراءات قانون المالية لسنة 2018

دراسة تحليلية للأبعاد التنموية، الاقتصادية والاجتماعية

د. عجلان العياشي - جامعة المسيلة

تاريخ الاستلام: 2018 / 04 / 26 تاريخ القبول: 2018 / 06 / 24 تاريخ النشر: 2018 / 06 / 30

ملخص البحث	Abstract
<p>تناولت هذه الدراسة أسس وإجراءات قانون المالية لسنة 2018، وفي نفس الوقت مقارنة النمو الاقتصادي الوطني بالنمو العالمي، بدلالة العرض العالمي للبتروال الخام المتسم بالانخفاض الشديد لأسعاره وانعكاسه المباشر على الاقتصاد الوطني، واستهدف قانون المالية 2018 توسيع الوعاء الجبائي وتحسين الجباية العادية كحل لتقليص تراجع الجباية البترولية وتخفيض عجز موازنة الدولة، وضمان تغطية التحويلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تشجيع المستثمرين لتحقيق نسبة نمو اقتصادي مقبول، تم ذلك من خلال دراسة تحليلية بمنظور أبعاد التنمية المستدامة ومقاربة ترشيد المال العام والمحافظة عليه من كل أشكال الفساد.</p>	<p><i>Cette étude, a examiné les principales dispositions de la loi de finances 2018, et en même temps comparé la croissance économique nationale par rapport à celle du monde, en fonction d'offre mondiale de pétrole brut, et qui a montré l'équilibre déstabilisé du prix de pétrole qui mettre l'économie nationale confronter une situation nécessite la poursuite des formes. Dans cet objectif la loi de finances 2018 a déposé des mesures de largement de l'assiette des impôts comme une solution a l'objectif de déficits la fiscalité pétrolienne, pour maintenir l'équilibre de budget de l'état afin de recouvrir le coté des charges sociales au même temps avantager les investisseurs pour réaliser un taux de croissance économique acceptable. l'étude visait à analyser les fondements du développement durable dans l'approche de la rationalisation des fonds publics, et la lute contre toute sorte de défaillance.</i></p>
<p>الكلمات المفتاحية: قانون المالية، المستثمرين، موازنة الدولة</p>	<p>Keywords: loi de finances, investisseurs, budget de l'état</p>

تمهيد:

يعد مدخل المالية العامة، من المداخل الهامة لاستشراف الرؤية التنموية وخلفيات، وأفاق السياسة المالية تجاه أبعاد التنمية المستدامة، ولأن قانون المالية مؤشر ذو دلالات متعددة الجوانب على المسعى التنموي المستهدف بأسسه وإجراءاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والأكثر من ذلك لاتصافه بخصائص التزامنية والتحديث، فقانون المالية يحضر إما لسنة مالية أو سنوات متعددة، ويفرض اهتمام وترقب فواعل التنمية الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني).

فبالنسبة للحكومة كفاعل تنموي رئيسي وصانع القرار المجسد للرؤية التنموية والبرنامج الاقتصادي المستهدف لصالح المجتمع برمته، بما فيه القطاع الخاص الذي يمثل له قانون المالية، خارطة طريق لتحفيز الاستثمار والنشاط والتمويل من جهة، ومن جهة ثانية الضابط لعلاقة (الرابطة الجبائية) بين الحكومة والقطاع الخاص

، من خلال جملة الإجراءات والقواعد الجبائية والجمركية وما في حكمها المشمولة بذلك القانون، وأما بالنسبة للمجتمع المدني فإن قانون المالية المرفق بالميزانية العمومية للدولة يجسد أيضا انشغالاته وحاجاته المجتمعية وتطلعاته التنموية، ويعكس مساهمته بالتنمية التشاركية الوطنية، وتجسيد اقتراحات ممثليه بالسلطة التشريعية، ومن هذه المقاربة فقانون المالية وميزانية الدولة هما انشغال تنموي مجتمعي بامتياز، يحظى باهتمام الدارسين والخبراء بمختلف تخصصاتهم المالية والاقتصادية والاجتماعية لسياسات التنمية في الأجل المنظور، وفي متابعة تحليل صنع تلك السياسات، وفي تتبع آثارها على أبعاد التنمية المستدامة، وعلى القدرة في استيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية ضمن إجراءات قانون المالية والميزانية العامة للدولة، ومما لا شك فيه أن قانون المالية لسنة 2018 بالجزائر تسري عليه جملة الاهتمامات والانشغالات المجتمعية، وهو ما سعت إليه هذه الورقة البحثية في التساؤل الرئيسي الذي جاء على النحو التالي:

I - الإشكالية الدراسة:

"ما هي آثار أسس وإجراءات قانون المالية لسنة 2018 على مسعى التنمية المستدامة بالجزائر بمنظور حوكمة المال العام؟"

II - الأسئلة الفرعية: يمكن تفريع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 01- ما هو المدلول المعرفي والمؤسسي لقانون المالية والميزانية العامة للدولة؟
- 02- ما هو الإطار التصوري لخلفيات قانون المالية لسنة 2018 وآفاقه على أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر؟
- 03- ما هي النتائج التنموية المتوقعة لقانون المالية لسنة 2018 بالجزائر بمنظور الرشادة؟

III- الفرضية الرئيسية:

هذه الدراسة المتسمة بالتزامنية والتحديث، (يتعلق الأمر بالأجل المنظور)، وتتأثر بالتغيرات المتسارعة المرتبطة بعوامل متداخلة وطنية ودولية، لذلك تم وضع الفرضية الرئيسية التالية :

" إن أسس وإجراءات قانون المالية لسنة 2018 تتطابق ومسعى النموذج الجديد للنمو الاقتصادي المأمول خلال الفترة (2014-2019) بالجزائر.

IV- أهداف البحث:

تستهدف هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتحقيق الاهداف التالية :

- إظهار الإطار المفاهيمي والمؤسسي لقانون المالية والميزانية العمومية بالجزائر.

- تحليل أسس وقواعد قانون المالية لسنة 2018 الذي أعد في إطار متعدد السنوات (ثلاثي التقديرات)، ضمن منظور مرتبط بسنة منتهية (2017)، وممتد إلى سنة قادمة (2019).

- إظهار الدور الوظيفي للمالية العمومية وتحديد مساهمات المصالح المالية العمومية الوظيفية (المصالح الجبائية ومصالح الخزينة والميزانية ومديرية الحسابات والتقديرات) في صنع السياسات التنموية بالجزائر.

- إظهار آليات برامج الحكومات الجزائرية في تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد للفترة (2014-2019) وما بعدها، وفي القدرة على استيعاب آثار انخفاض الجباية البترولية منذ سنة 2014، على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.

- تحليل وتقييم آثار قانون المالية بمنظور الرشادة للمال العام من حيث المصدر والمصب في المحافظة على القدرات التمويلية المجتمعية وكشف وسائل وأدوات محاربة الفساد بكل أشكاله.

٧ أهمية الدراسة: يمكن ابراز اهمية هذه الدراسة ضمن النقاط التالية:

- دراسة قانون المالية والميزانية العامة للدولة لسنة 2018 بوصفه قانون مجتمعي وتنموي ذو تأثير على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، في ترابطها مع أبعاد التنمية المستدامة.

- تحليل وتقييم درجة الارتباط والتكامل بين قانون المالية المتعدد السنوات (2017 إلى 2019)، في تجسيد السياسة الجبائية كمرتكز رئيسي للسياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مسعى تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

- تشخيص آثار قوانين المالية القبلية والبعديّة (2017 وما قبلها و2019 وما بعدها) في حماية وحفظ المال العام بمنظور الحكم الراشد ومحاربة مختلف أشكال الفساد.

- إظهار المرجعية الفكرية للحكومات الجزائرية في صناعة السياسات التنموية من منظور محاربة الفساد وإرساء الحوكمة وترشيد المال العام.

VI - محاور الدراسة : بغرض الإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم وضع هيكل بحث تضمن المحاور التالية:

- الإطار المفاهيمي لقانون المالية والميزانية العامة للدولة.

- الإطار التصوري لأسس وأفاق قانون المالية لسنة 2018 على أبعاد التنمية المستدامة بالجزائر.

- تحليل وتقييم أثر قانون المالية لسنة 2018 بمنظور الرشادة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لقانون المالية والميزانية العامة للدولة.

نتطرق في هذا المحور للجوانب التالية:

أولا - المفاهيم ذات العلاقة بقانون المالية والميزانية العامة:

تجدر الإشارة إلى تعدد مفاهيم قانون المالية والميزانية من حيث المدخل المتناول منه، حيث نجد المدخل المالي أو الاقتصاد العمومي أو القانوني أو المحاسبي على النحو التالي:

أ) المدخل المالي: قانون المالية هو تلك الوثيقة المحضرة من قبل السلطة التنفيذية والمصادق عليها من قبل البرلمان، والتي تحدد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة، مبلغها وتخصيصها في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية¹، ويرتكز هذا المدخل على ضبط التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية أو متعددة السنوات، وكل ذلك في إطار مترابط بين الأسس والإجراءات المتضمنة في قانون المالية، وأسس وإجراءات الميزانية العامة للدولة، حيث يتركز المدخل المالي على الإيرادات الجبائية وميزانية الدولة:

أ-1) مدخل الإيرادات الجبائية: التي هي مال عام في مصدرها، يجب أن تشمل بالترشيد الكامل في تخصيصها، وإنفاذها في مصبها (النفقات العامة)، من خلال أعمال نظام الميزانية العامة كضرورة حتمية لمقتضيات الترشيد للمال العام، تكتمل بنفس منظومة الترشيد لنظام الميزانية العامة بوصفها "تنظيم مالي يقابل بين النفقات العامة والإيرادات العامة، ويحدد العلاقة بينهما، ويوجههما معا لتحقيق السياسة المالية²، وبمعنى آخر فهي بمثابة البيان المالي للاقتصاد العام"³، وبرنامج لتحقيق أهداف المجتمع تترجم سياسة اقتصادية متكاملة، تتأثر بمتغيرات الاقتصاد الوطني والعالمي وتؤثر فيه، ومن ثم يصبح تقييم الميزانية رهنا لقدرة وأفضلية آثارها في تحقيق أهداف المجتمع⁴. والتي تتطلب ديمومة التمويل للمتطلبات العمومية، ولا يمكن بلوغ ذلك الهدف إلا في إطار الترشيد الشامل للمال العام، من حيث الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتجويد أداء المصالح المالية الوظيفية⁵.

أ-2) مدخل ميزانية الدولة: عرفت ميزانية الدولة "Budget" بأنها توقيع وإجازة للنفقات العامة وللإيرادات العامة عن مدة مقبلة غالبا سنة⁶ [محمد عباس محرز، 2003، ص 391]، بحيث أنه من الناحية الشكلية هي وثيقة مرخصة للإيرادات والنفقات للهيئات العمومية ومن الناحية المادية هي مجموع المبالغ المرخص بها خلال سنة محددة⁷.

ب) مدخل نظام الميزانية العامة: ومن هذا المدخل ت تعريف الميزانية العامة والحسابات الخاصة على النحو التالي:



ب-1) الميزانية العامة: إنّ مفهوم الميزانية وموازنة مشتق من "وازن" بمعنى ساوى وعادل، وبذلك فهي أداة مترجمة للإنصاف الجبائي في ضمان إتاحة نفس الفرص للأعوان الاقتصادية مع ضمان تعزيز تنافسيتهم ضمن الدور الوظيفي لدولة التنمية المستدامة وفي إطار المفهوم الوظيفي الشامل والمتكامل للمالية العامة.

ب-2) حسابات التخصيص الخاص "الصناديق الخاصة": عرفت هذه الحسابات بأنها: "حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة العمومية تقيّد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة أو جماعاتها المحلية (البلدية والولاية)، ويجري تسييرها طبقا لقوانين المالية ولكن خارج الميزانية العامة للدولة"⁸.

ج) المدخل القانوني: ومن هذا المدخل عرّف قانون المالية والميزانية العامة للدولة بأنها وثيقة تشريعية حظيت بالموافقة المجتمعية "من خلال تصويت البرلمان"، لتكون قانون نافذ لسنة مقبلة، تجسّد أهداف الحكم في المجالات المالية والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية"، تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"⁹.

د) مدخل آليات المحاسبة والمساءلة: المالية العمومية الوظيفية مسندة إلى المنظومة القانونية المؤسسية السيادية في كل بلدان العالم ولا يمكن إقرارها إلا بموافقة مجتمعية (الهيئات التشريعية). وفي الجزائر ارتقت إلى أن تكون قانونا عضويا¹⁰، وتصدر الميزانية وقانون المالية في وثيقة مالية سنوية، تتضمن الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقّة والحسابات الخاصة للخزينة¹¹، كما يتم من خلالها تأسيس أو إلغاء أو تعديل الهيكل الجبائي وإجراءاته". وتستند إلى طبيعة المشاركة المجتمعية في إقرار القواعد القانونية للمالية الوظيفية من حيث الأداء والأهداف وليس من حيث البنود والحفاظ على التوازن المالي، وهي إطار مؤسسي قانوني للمساءلة والمحاسبة اتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية كبعد ضامن لأهداف التنمية الشاملة المستدامة.

ثانيا - الإطار المؤسسي لقانون المالية والميزانية العامة للدولة :

ويتعلق الأمر بالمنظومة القانونية الداخلية، وكذلك الاتفاقيات الجبائية الدولية.

أ) المنظومة القانونية الداخلية: وتشمل على:

أ-1) الدستور: الذي أسس لقانون المالية من خلال "...تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول حسب الحالة على مكتب المجلس الشعبي الوطني ومكتب مجلس الأمة..."¹² وأيضا من خلال صلاحيات التشريع الممنوحة للبرلمان، حيث يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور وكذلك في المجالات ... إحداث الضرائب والجبائيات والرسوم والحقوق ..."¹³.

ولكونه قانون عضوي، يشرع البرلمان بقوانين عضوية ... القانون المتعلق بقوانين المالية ..."¹⁴.

أ-2) القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية.

أ-3) القانون 21/90 المعدل والمتمم الخاص بالمحاسبة العمومية.

أ-4) المراسيم الملحقة به المرسوم التنفيذي 98/227 المعدل والمتمم الخاص بنفقات الدولة للتجهيز، والرسوم التنفيذية 92/414 المعدل والمتمم المتعلق بالرقابة المسبقة للنفقات الملزمة.

أ-5) الإطار المؤسسي الخاص بقوانين المالية (2017-2018-2019):

وهذه الخصوصية المؤسسية للقوانين المذكورة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (حيث يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراءات إعداد قوانين المالية يحدد للسنة القادمة والسنتين التاليتين تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة، وكذا مديونية الدولة إن اقتضى الأمر...يسري مفعول أحام هذه المادة ابتداءً من أول يناير سنة 2017)¹⁵.

ب) الاتفاقيات الجبائية الدولية: وهي جملة الاتفاقيات التي أبرمت مع الجزائر إما لتجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهريب والغش الجبائين، ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل والثروة والشركات وبقية الرسوم والحقوق الجبائية، أو اتفاقيات كفيات إرسال وتبادل المعلومات الجبائية بين الدول المتعاقدة¹⁶.

ج) أنواع قانون المالية: وتتمثل في الأنواع التالية:

ج-1)- قانون المالية السنوي: والذي يعرف بالقانون الأساسي.

ج-2)- قانون المالية التكميلي: حيث أن المشرع لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية للتغيير في بعض المعطيات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، كما يجدر التنويه بأنه تمنح إمكانية ذلك التعديل بالقانون الضريبي وقانون المحروقات وقوانين الاستثمار.

ج-3)- قانون ضبط وتسوية الميزانية: وهو قانون يضبط النتائج المالية لكل سنة مالية واستخراج الفوارق بين المبالغ التقديرية والمبالغ الفعلية التي تحققت بالنسبة للنفقات والإيرادات، وهو من الوثائق الميزانية المرافقة لمشروع قانون المالية، بالإضافة إلى مشروع تفسيري حل التوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المتحصل عليها والتوقعات المستقبلية، ملحقات تفسيرية تظهر خاصة بتطور الضرائب، قائمة الحسابات الخاصة بالخرينة على تقديم مبلغ الإيرادات والنفقات لكل حساب.

قائمة الرسوم شبه الجبائية، مشروع قانون ضبط الميزانية للسنة (ن-3)¹⁷، غير أن هذا القانون لم يعمل به إلا منذ سنة 2009، وتمّ ضبط ميزانية 2015 خلال شهر جانفي 2018، أي بعد صدور قانون المالية لسنة 2018 محل الدراسة الحالية.

ثالثاً - المصالح الوظيفية المخول لها تحضير قانون المالية ومضمونه :

وتشمل

(أ) المديرية العامة للضرائب: من خلال مديرية التشريع والتنظيم الجبائين التي تمثل همزة وصل بين الهيئات الوزارية والمصالح المختصة بوزارة المالية.

(ب) المديرية العامة للميزانية: من خلال المذكرة التوجيهية المعتبرة المرجع الأساسي الذي يركز عليه كل المراحل لتحضير ميزانية الدولة إلى غاية تقديمها كمشروع إلى مجلس الحكومة، وبعده مجلس الوزراء و عرضها على البرلمان بغرفتيه.

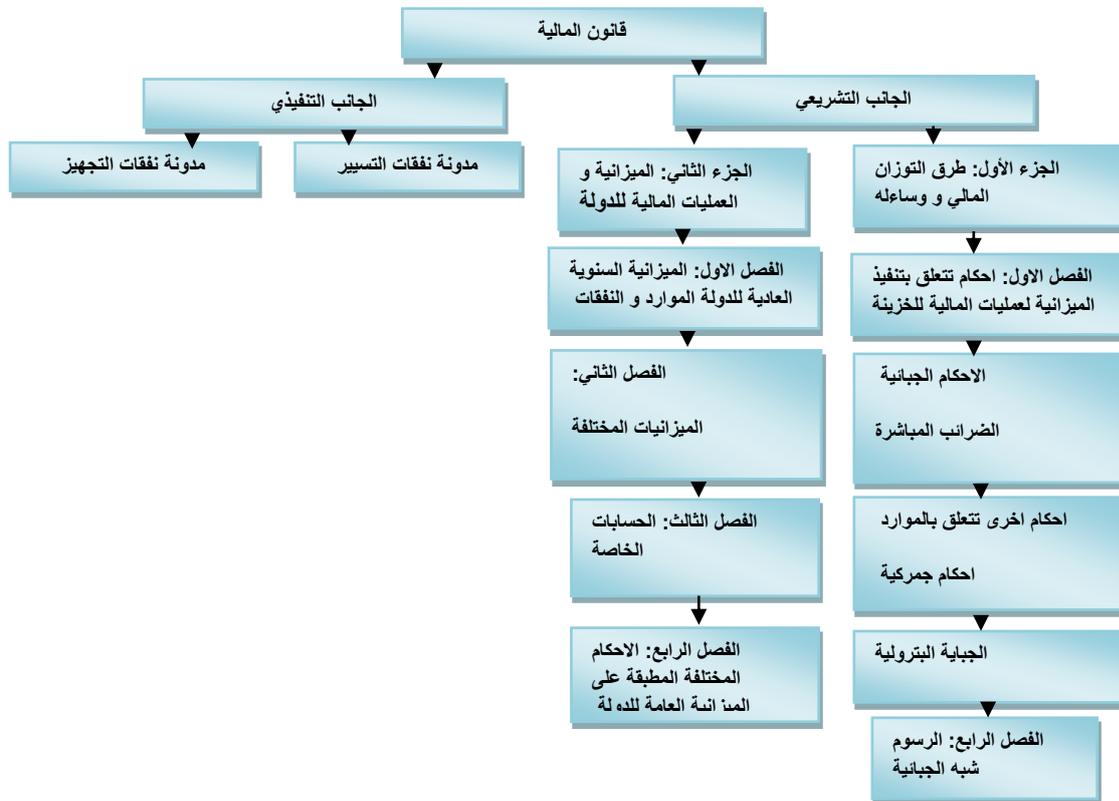
(ج) مجلس الدولة: حيث يخضع المشروع التمهيدي لقانون المالية مسبقا ووفقا للإجراءات الدستورية للدراسة من طرف مجلس الدولة ليقدم بعد ذلك المشروع إلى المجلس الشعبي الوطني عملا بأحكام القانون 17/84.

(د) المجلس الشعبي الوطني: من خلال لجنة المالية والميزانية ليعرض للمناقشة العلنية في البرلمان، ومجلس الأمة للمصادقة والتوقيع من طرف رئيس الجمهورية وينشر في جريدة رسمية.

(هـ) مضمون قانون المالية في جانبه التشريعية والتنفيذي.

إن مضمون قانون المالية هو تجسيد للسياسات الاقتصادية (الجبائية والميزانية) وللتصورات التنموية المؤطرة لقانون المالية، ويمكن إيجاز مضمون قانون المالية كلوحة قيادة دالة على المفاهيم السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: تصور قانون المالية كلوحة قيادة قانونية في ترشيد المالية العامة الوظيفية.



المصدر: العياشي عجلان، آليات ترشيد النظام الجبائية لتحقيق التنمية المستدامة، ص 133.

المحور الثاني: الإطار التصوري لأسس وأفاق قانون المالية لسنة 2018

في هذا المحور نتطرق إلى الإطار المرجعي لأسس وأفاق قانون المالية لسنة 2018 باتجاه أبعاد التنمية المستدامة (المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية...) بفحص الجوانب التالية:

أولا - التأطير القانوني لقانون المالية لسنة 2018:

إن قانون المالية 2018 معد وفي سابقة حديثة في السياسة المالية الجزائرية بكونه جزء من منظور ثلاثي السنوات (2017-2018-2019)، وفقا لنص المادة (50) من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، وتعديل قواعد القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية، وعلى الإطار القانوني المنظم للحسابات الخاصة بميزانية الدولة، خاصة المادة (68) منه فيما يتعلق بضبط وتسوية الميزانية الثلاثية أيضا من جهة، ومن جهة ثانية في أثر تنفيذ الاتفاقيات الجبائية الدولية خاصة الاتفاقية الجبائية الدولية المبرمة مع الجانب الفرنسي، وأثرها في تنظيم الاستيراد (استيراد السيارات نموذجًا)، رغم أن هذا الجانب القانوني هو مدخل أساسي لجذب الاستثمار والتمويل كأهم محرك للتنمية المستدامة، ويتضح من هذا المدخل المؤسسي إلزامية تحيين وتحديث القواعد المؤطرة للسياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية بمنظور متعدد السنوات، والسعي للتحكم في التقديرات في بناء التوقعات على المدى المنظور والقصير، وبما يواكب أبعاد التنمية المستدامة المستهدفة في المخطط الجديد للنموذج الاقتصادي¹⁸. ولا يكون ذلك إلا من خلال التأطير العالي لأعضاء اللجنة المالية والميزانية باعتبارها اللجنة المفتاحية في إنفاذ البرنامج الاقتصادي والتنموي المراد تطبيقه لمتخذ القرار الحكومي، وكذلك التحسيس بأهمية المذكرة التوجيهية وفترة التحكيم (L'arbitrage budgétaire) في المشاريع القطاعية، كما هو مدلل عليه في المنظومة المالية والمؤسسية للدول الناجحة تنمويا مثل¹⁹:

(أ) كوريا الجنوبية: حيث أن المنظومة المؤسسية لدولة كوريا الجنوبية تسند لأسس الحكم الرشيد، والتنمية المستدامة من خلال "تدرس الجمعية الوطنية وتحسم مشروع قراءة الموازنة الوطنية" و"يحدّد القانون أنواع ونسب الضرائب"²⁰.

(ب) البرازيل: ولكونها دولة اتحادية فإنّ تأسيس الضرائب وإقرار الموازنة تمّ النص عليها "يتمتع الاتحاد والمقاطعات والمقاطعات الاتحادية بسلطات متوازنة للتشريع في المسائل التالية: "القانون الضريبي والمالي والإصلاحي والاقتصادي وقانون التخطيط العمراني الموازنة..."²¹ وهذه النصوص السيادية تبرز مكانة المال العام في المنظومة المؤسسية البرازيلية.

(ج) الهند: اختارت الهند أن تكون شبه اتحاد، وتضمّنت ديباجة الدستور "أن تشكّل الهند دولة موحدة في جمهورية تضمن لجميع مواطنها العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، قائمة على المساواة أمام القانون"²²، "يجب على الدولة ألا تحرم أي شخص من المساواة أمام القانون أو المساواة في حماية القوانين داخل أراضي الهند"²³، وأمّا القواعد الجبائية فقد ألزم الدستور أن تكون من خلال مشاريع القوانين المالية.

د) تركيا: تضمنت ديباجة الدستور التركي²⁴، الواجبات الأساسية للدولة، ومنها "ضمان رفاه الفرد والمجتمع وسلامهما وسعادتهما والسعي لإزالة المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تحدّ من الحقوق والحريات الأساسية للفرد على نحو لا يتفق مع مبادئ العدالة والدولة الاجتماعية"²⁵، ومنح مجلس الوزراء صلاحيات تعديل نسب الإعفاءات من الضرائب والرسوم والمكوس والالتزامات المالية الأخرى، أو الاستثناء منها أو تخفيضها ضمن حدود دنيا وقصوى ينصّ عليها القانون²⁶، بقصد ضمان الدّور التّنموي للدولة.

إن مقارنة تلك النماذج التنموية الناجحة بالحالة الجزائرية من خلال فحص مؤشر إجمالي الاستثمارات للفترة (2012-2016)، وأهم المستثمرين تبين أنها مبالغ ضئيلة لم تتعدى (15.2 مليار دولار)، كانت الصين المستثمر الأول بمبلغ (3.5 مليار دولار) ثم سنغافورة ب (3.1 مليار دولار)، ثم اسبانيا وقطر بمبلغ مماثل (2.2 و 2.1 مليار دولار)، ثم تركيا بمبلغ (1.9 مليار دولار)، في حين لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الفرنسية طيلة الفترة المذكورة سوى (268 مليون دولار)²⁷.

ثانيا - مرجعية معدل النمو الاقتصادي الدولي للفترة: (2016 - 2018):

اتسمت الظروف الاقتصادية المصاحبة لقانون المالية 2018 بمعطيات وتوقعات للتغيرات الاقتصادية الدولية فيما يخص معدل النمو الاقتصادي على النحو التالي:

جدول رقم 01: توقعات الاقتصاد الدولي (التغير السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي %)

البيان	التحقيقات		التقديرات		التوقعات	
	2014	2015	2016	2017	2018-2021	2018-2021
التغير السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي%						
العالم	3,4	3,1	3,1	3,4	3,7	3,4
الدول المتقدمة	1,9	1,9	1,8	1,8	1,8	1,8
الولايات المتحدة	2,4	2,4	2,2	2,5		
منطقة اليورو	0,9	1,7	1,6	1,4		
ألمانيا	1,6	1,5	1,6	1,2		
فرنسا	0,6	1,3	1,5	1,2		
إيطاليا	-0,3	0,8	0,9	1,0		
إسبانيا	1,4	3,2	2,6	2,1		
اليابان	0,0	0,5	0,3	0,1		

	1,3	1,7	2,2	3,1	بريطانيا
5,0	4,6	4,1	4	4,6	الدول الناشئة و السائرة في طريق النمو
	1,0	-1,2	-3,7	0,7	روسيا
	6,2	6,6	6,9	7,3	الصين
	7,4	7,4	7,6	7,2	الهند
	0,5	-3,3	-3,8	0,1	البرازيل
3,8	3,3	3,4	2,3	2,7	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أفغانستان و باكستان
	3,1	2,9	1,9	2,7	الدول المصدرة للبترو ل - الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (أفغانستان و باكستان(1))
2,6-3,4	2,9	3,6	3,9	3,8	الجزائر (2)
					سعر الاستهلاك (التغير %)
1,7	1,6	0,7	-0,3	1,4	الدول المتقدمة
4,2	4,4	4,6	4,7	4,7	الدول الناشئة و السائرة في طريق النمو
4,3-4,0	4,8	5,9	4,8	2,9	الجزائر (2)
					سعر المواد الأولية (دولار/برميل)
58	50	42,9	50,8	96,3	معدل البترول الخام (برنت/الخام الأمريكي/ دبي)
55,9-60,5	53,3	45,1	53,1	99,4	الجزائر (2)

Source: Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019, p 05.

ثالثا - وضعية الاقتصاد الوطني ارتباطا بالجباية البترولية خلال 2016- 2017

تشكل الجباية البترولية مرجعية مالية واقتصادية واجتماعية في المنظومة الجزائرية، فإن الانخفاضات التي عرفتها الجباية البترولية منذ سنة (2014) أدت مباشرة إلى اتجاه استخدام الجباية العادية، بالتركيز على توسيع الوعاء الجبائي وعلى تغييرات كبيرة جدا في الهيكل الجبائي، خاصة فيما يتعلق بالضريبة على أرباح الشركات فأوجدت خمس معدلات كاملة هي: (5% و 12%) حسب نظام الضريبة الوحيدة الجزائرية، والرفع من حدودها إلى

رقم أعمال يساوي 30 مليون دج؟؟؟، وثلاث معدلات بالنظام الحقيقي هي: (19% بالنسبة لأنشطة الإنتاج، و23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، و26% للأنشطة الأخرى)²⁸، وتم الالتجاء إلى الرفع من معدلات الرسم على القيمة المضافة من 7% إلى 9%، ومن 17% إلى 19%، غير أن التغيير المتوالي والمستمر في رفع الرسوم على المحروقات لسنوات 2016، 2017 و2018، والتي وصلت في إجمالي الفترة لبعض المنتجات (الغازوال مثلا إلى حدود 130% بين سنة 2015 و سنة 2018)، والذي كان له أثارا متعددة على الجوانب الاجتماعية (تدهور القوة الشرائية)، وانعكاسه على مختلف أسعار الخدمات وأنشطة النقل والبضائع...ألخ، كما تم أيضا فرض رسوم جديدة على المنتجات الطاقوية في حدود (30% إلى 60%) حسب نوعية المنتجات المستعملة للطاقة ابتداء من سنة (2019) بالإضافة إلى الرفع من الرسوم على الاستهلاك، وكذا الرسوم الجبائية العقارية، والحدث الهام بالنسبة للشق الميزاني هو ما تمّ سنة (2016) من خلال تعلية تجميد نفقات التجهيز في حدود (50%)، وكان أثر تلك التعلية معادل لقانون مالية تكميلي الذي لم يصدر سنة 2016؟؟؟ و مخالف لما عرفته السنوات السابقة، وكل تلك الإجراءات يستهدف منها تعويض النقص في الجباية البترولية وتقليص عجز الموازنة مع الحفاظ على التحويلات الاجتماعية وفقا لمعطيات وتوقعات الميزانية العامة للدولة، كما نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم 02 : تطور ميزانية الدولة في الفترة 2017-2019 (من منظور الالتزام)

أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي 2014-2019							
المؤشرات	الوحدة	2014 تحقيقات	2015 تحقيقات	2016 إقفال	2017 قانون المالية	2018	2019
السعر المرجعي لبرميل النفط الخام	دولار / برميل	37,0	37,0	37,0	50,0	50,0	50,0
الجباية النفطية المقيدة	مليار د ج	1 577,7	1 722,9	1 682,6	2 200,1	2 359,7	2 643,6
السعر التقديري لبرميل النفط الخام	دولار / برميل	99,1	52,8	40,0	50,0	55,0	60,0
صادرات المحروقات	مليار دولار	58,3	33,1	27,1	35,0	40,1	45,6
الجباية النفطية المحصلة	دينار/دولار	3 388,1	2 273,5	1 772,6	2 200,1	2 577,3	3 129,6

108,0	108,0	108,0	108,0	100,5	80,7	مليار دولار	سعر الصرف
42,0	44,2	45,6	47,0	51,7	58,6	مليار دولار	الواردات البضائع من
4,0	4,0	4,0	4,0	4,8	2,9	%	معدل التضخم
22 631,0	20 941,0	19 397,7	17 594,7	16 591,9	17 242,5	مليار دج	الناتج الداخلي الخام
4,3	3,6	3,9	3,5	3,8	3,8	%	نسبة النمو (حجم)
17 362,5	16 303,6	15 327,1	14 403,1	13 457,6	12 584,7	مليار دج	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
3,8	3,8	3,7	3,3	5,0	5,7	%	نسبة النمو (حجم)
5 268,5	4 637,4	4 070,6	3 191,7	3 134,3	4 657,8	مليار دج	القيمة المضافة لقطاع المحروقات
6,1	2,9	4,9	4,4	0,4	-0,6	%	نسبة النمو (حجم)

Source: Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019, p20.

رابعاً - طبيعة العلاقة بين برامج الحكومات المتعاقبة (2016 - 2017) والمخطط الجديد للنمو الاقتصادي ضمن قانون المالية 2018

إن قانون المالية هو تنفيذ للبرنامج التنموي الحكومي، لضبط وتوجيه التعامل الاقتصادي في شكل القطاع الخاص، ويستهدف تلبية حاجيات المجتمع العام من خلال مشاركة ممثلي المجتمع المدني في مناقشته ومصادقته على قانون المالية لسنة 2018، ضمن مرجعية العقد الاقتصادي والاجتماعي الموقع سنة 2014، وضمن البرنامج الجديد للنمو الاقتصادي للفترة (2014-2019)، ومن هذه المقاربة يمكن فحص المؤشرات الكلية المؤطرة للاقتصاد الوطني من خلال المعطيات التالية:

جدول رقم 03: المجاميع الرئيسية لتأطير قانون المالية 2017

2019	2018	2017	2016	2016 ق.م	2015	2015	2014	الوحدة	
تقديرات	تقديرات	م.ق.م	مراجعة		مؤقتة	ق.م.ت	إنجازات		
45 551	40 096	35 005	27 136	26 370	33 092	33 777	58 427	610 دولار	صادرات المحروقات
60,0	55,0	50,0	40,0	45,0	52,8	60,0	99,1	دولار	سعر البرميل للبترو الخام
108,0	108,0	108,0	108,0	98,0	100,5	98,0	80,6	دينار/ دولار	سعر الصرف
42 010	44 221	45 590	47 000	54 709	51 702	57 305	58 580	610 دولار	واردات السلع (CAF)
22 631	20 941	19 398	17 595	18 735	16 592	18 256	17 242	910 دينار	الناتج الداخلي الخام
17 362	16 304	15 327	14 403	15 902	13 458	14 719	12 585	910 دينار	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات
4,3	3,6	3,9	3,5	4,6	3,8	3,8	3,8	%	نمو الناتج الداخلي الخام
3,8	3,8	3,7	3,3	4,7	5,0	5,1	5,7	%	نمو الداخلي الخام خارج المحروقات
2 643,6	2 359,7	2 200,1	1 682,6	1 682,6	1 722,9	1 722,9	1 577,7	910 دينار	الجباية البترولية المقيدة في الميزانية
4,0	4,0	4,0	4,0	4,0	4,8	4,0	2,9	%	التضخم

Source: *Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019*, p37.

المحور الثالث: تحليل وتقييم أثر قانون المالية لسنة 2018 بمنظور الرشادة

في هذا المحور نتطرق إلى مقومات قانون المالية 2018 تجاه أبعاد التنمية المستدامة، وإظهار وكشف بعض فجوات تعزيز هذا المسعى في الجوانب التالية:

أولاً: ضعف الحوكمة في مقابل التمسك بمبادئ التنمية الاجتماعية: سجّل قانون المالية لسنة 2018 التأكيد على التمسك بمبادئ التنمية الاجتماعية من خلال التحويلات الاجتماعية التي تمثّلت في دعم السكن والتربية

والصحة، ارتباطا بقانون المالية السابق له (2017)، وتمّ الرفع من هذه التحويلات الاجتماعية رغم تزايد عجز ميزانية الدولة، ومثلت نسب هامة من للناتج الداخلي الخام كما تدل عليه معطيات الجدول التالي:

جدول رقم 04: حصة التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة والناتج الداخلي الخام للفترة (2014-2019).

م.ق.م 2017	ق.م. 2016	2015	ق.م.ت 2015	الاعتمادات المراجعة 2014	مليون دج
1630 771	1841 570	1830 314	1711 741	1609 123	مجموع التحويلات
23,7	23,1	20,9	19,9	21,0	التحويلات الاجتماعية/ ميزانية الدولة %
8,4	10,5	11,0	9,1	9,3	التحويلات الاجتماعية/ الناتج الداخلي الخام %

Source: *Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019*, p42.

ويظهر الجدول أعلاه ارتفاع التحويلات الاجتماعية بنسب تراوحت ما بين (8.4-11%) من الناتج الداخلي الخام، وهي تكاليف ضخمة لها انعكاس سلبي على الحماية الصورية لقيمة العملة باعتبار أن تلك التحويلات هي قدرات شرائية (الدعم العمومي الذي لا يتساوى فيه الغني مع المحتاج)، وتدني الخدمات الاجتماعية بالرغم من ارتفاع تكاليفها من المال العام، والتي كان يجب أن تضبط وتوجه إلى مستحقيها الفعليين، من خلال تطهير قائمة الفئات الاجتماعية ومن خلال اتباع مؤشرات الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية المعمول بها دوليا، ومن خلال عدم إشهاد تطهير البطاقة الاجتماعية للفئات المحتاجة.

ثانيا: تفعيل الجبائية العادية وعاءً وتحصيلا وتقليل النفقات العمومية وحصصت الواردات للتقليص من آثار انخفاض الجبائية البترولية

نسجل في هذا المجال استخدام الجبائية العادية بشكل يؤثر على القدرة الشرائية وعلى الجوانب الاجتماعية من خلال إدراج رسوم متزايدة خلال سنوات 2016، 2017 و 2018 على منتجات (المحروقات) التي تعتبر منتجات أساسية ينعكس تأثيرها على مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، بل أن جملة القواعد الجبائية كانت تصب في مجال الضرائب غير المباشرة، أي تحميلها في الأسعار النهائية للمستهلك، ولا يشكل هذا تناقضا مع مسعى تبسيط الإجراءات الجبائية وتوسيع الوعاء الجبائي فحسب، بل جسّد أيضا تناقض برامج الحكومات الثلاثة للفترة 2016، 2017 و 2018، والتي أقيمت بسبب التسرع في اتخاذ القرارات (التحرش برجال الأعمال)، أو المساس بالامتلاكات العامة، وهذا الاتجاه لا يواكب حقيقة مسعى النموذج الاقتصادي الجديد، ولا يواكب أبعاد التنمية المستدامة في جانب الحفاظ على المال العام، كما يبيّن ذلك مشروع ضبط ميزانية سنة

2015 الذي يبين أن التحصيلات الجبائية العادية لم تكن إلا جزئية ومحدودة كما هو مدلل عليه في الجدول التالي:

جدول رقم 05: التحصيلات عن طريق الجداول الضريبية للفترة 2013-2015

التعيين	2013	2014	2015
التحصيلات بواسطة الجداول (1)	68 370 433 017,69	69 006 279 900,91	133 340 182 874,37
مجموع الموارد العادية (2)	2 274 913 995 998,85	2 346 331 423 405,87	2 840 856 405 007,16
مجموع الإيرادات العامة (3)	3 890 813 995 998,85	3 924 061 423 405,87	4 563 796 405 007,16
(2)/(1)	% 3,01	% 2,94	% 4,69
(3)/(1)	% 1,76	% 1,76	% 2,92

المصدر: التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون التسوية الميزاني لسنة 2015، مجلس المحاسبة، 2015، ص 29.

وتعليقا على معطيات الجدول أعلاه بخصوص مسعى توسيع الوعاء الجبائي والإنصاف الجبائي لن يكون اقل من تقييم الهيئة الدستورية المكلفة بالمحاسبة كألوية حوكمة رئيسية والتي تضمنت تقريرها بخصوص تسوية سنة (2015) بالملاحظات التالية²⁹:

- ضعف التحصيلات المنجزة بواسطة الجداول الضريبية (13.014 مليار دج) بسبب ضعف تحصيل بواقي التحصيل التي بلغت بتاريخ: 2015/12/31: 1.234,754 مليار دج.

- ارتفاع تكلفة الإعفاءات الجبائية إلى 387.512 مليار دج، منها 289.725 مليار دج إعفاءات ممنوحة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات.

- التهرب والغش الجبائيين خاصة بوجود سوق موازية لا يزال من غير الممكن تحديد التعاملات فيها من طرف المتعاملين الاقتصاديين والتجارين الذين يستخدمون فواتير وهمية أو مزورة وفواتير المجاملة.

وقد كانت مجهودات الإدارة الضريبية غير كافية فيما يخص تحصيل هذه الحقوق بمجموع: 1.004,310 مليار دج، ما يمثل نسبة 8.16% من إجمالي هذه الحقوق المعايينة، منها 874.951 مليار دج تتعلق بسنة 2015، و129.359 مليار دج خاصة ببواقي التحصيل للسنوات السابقة.

ثالثا: قصور الاستفادة من المالية الإسلامية ضمن المنظومة الجبائية والمالية

في البيئة الجزائرية

إذا كان التشخيص العام للظروف المالية والاقتصادية المواكبة لقانون المالية لسنة 2018، إنما هو التراجع الحاد في الجباية البترولية مما رتب اختلال في الميزان التجاري وعجز في الميزانية العامة، فإن الأسس والإجراءات المتخذة في قانون المالية تأثرت بالجانب الإلزامي الدولي دون الاستفادة من تلك الاتفاقيات في إيجاد منظومة التمويل البديل المعمول به في تلك الدول، وخير مثال على ذلك عدم الاستفادة من الاتفاقية الجبائية المبرمة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، والتي تنص في مادتها الثانية على أنه "...تخضع لضرائب الدخل والثروة والرسوم المماثلة الشركات الجزائرية، وللزكاة الأعوان الناشطة في البلدين المتعاقدين"³⁰. وهذا تناقض بين ما تلتزمه الحكومة في معاهداتها الدولية وبين عدم سعيها إلى توفير المنظومة القانونية المؤسسية للزكاة ومنظومة منتجات المالية الإسلامية، ولم تستفد من الاتفاقيات الجبائية الدولية في تدليل ما يعترضها من الصعوبات والعوائق المحاسبية والجبائية والقانونية لإدخال المالية الإسلامية في المنظومة المؤسسية القانونية والمحاسبية والجبائية الجزائرية، إن على مستوى منظومة المال والأعمال (وخاصة قطاع المؤسسات المالية والبنوك)، أو على مستوى جهاز المالية العامة الوظيفية، في الاستفادة من التجربة الفرنسية التي أدرجت المالية الإسلامية في منظومتها القانونية والمحاسبية والجبائية دعائم أساسية لاستيعاب تلك العوائق، وتوفير حلول لها انطلاقا من أن الخلفية الفكرية والإطار التصوري والأسس الفنية للمنظومة الجزائرية متطابقة مع المنظومة الفرنسية في عديد الجوانب:

- منظومة النظم المحاسبية «المالية والبنكية لقطاع المال والأعمال» متماثلة ومترابطة «نسخ مشابهة» للنظام المالي المحاسبي ونظام المخطط البنكي والتأميني الفرنسي.

- تشابه نماذج الإطار الهيكلي والتأطير البشري ومنظومة تكوينه، وتأهيله وهياكله الإدارية وتسلسل مسؤولياتها واختصاصاتها.

- وجود روابط ثقافية إدارية متواصلة ومستمرة، سواء بدافع التبعية أو من خلال مقتضيات ومتطلبات العلاقات الدولية.

- وجود اتفاقيات جبائية دولية بلغت حد التوأمة بين المديرية العامة للمالية العمومية الفرنسية، والمديرية العامة للضرائب بالجزائر³¹، امتدت إلى اتفاقية توأمة بين المدرسة الوطنية للضرائب بالقليعة، والمركز الجبائي الفرنسي (CNPf) منذ سنة 2005، وكذلك توأمة بين مديرية المؤسسات الكبرى في كل من الجزائر وفرنسا منذ 2006.



- وجود منظومة جبائية فرنسية مماثلة في بنية الهيكل الجبائي في إخضاع المالية الإسلامية بصيغها المبتكرة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على القيمة المضافة TVA، والرسم على النشاط المهني TAP وحقوق التسجيل والطابع... الخ، وكذلك أنظمة الإخضاع ومحاسبتها³²، بالإضافة إلى الإطار القانوني والمحاسبي والجبائي للقرض الإسلامي في بيئة المال والأعمال الفرنسية³³.
- كثافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية بين الجزائر وفرنسا، في مجالات القطاعات المالية والاقتصادية والاستثمارية والتجارية باعتبار فرنسا الشريك الأول للجزائر، يسهل من نقل التجربة التي تدخلها الشركات الفرنسية الممولة بالتمويل الإسلامي للبيئة الجزائرية، مما يجعل من المنظومة المحاسبية والجبائية الجزائرية تابعا وملحقا من المقاربة العلمية والواقعية.
- تحقيق أهم الأهداف التي وضعتها المالية العامة الفرنسية من إدخال المالية الإسلامية وتوطينها بفرنسا، وبأن تكون الرائد والبوابة الرئيسية للدول الإفريقية وخاصة الفرنكوفونية منها.

خاتمة:

إن مشروع قانون المالية لسنة 2018 تميّز من حيث الأسس بالخصائص التالية:

- تمّ في إطار استكمال الإعداد ثلاثي السنوات أي يمثل فترة مكملة لقانون المالية لسنة 2017 ومترابطة لقانون المالية 2019 مستقبلا.
- يمثل شكل جديد في المنظومة لمالية والميزانية الجزائرية بكونه معد ضمن الأجل المنظور والقصير في آن واحد.
- تمّ بناؤه على أساس سعر مرجعي لجباية البترولية بخمسين (50) دولار للبرميل للفترة الممتدة 2017-2019، رغم التحسن المحقق ورغم فوائض الحسابات الخاصة التي بلغت 56 حسابا خاصا به فوائض تغطي عجز الميزانية.
- يمثل قانون المالية من الناحية العملية التطبيق الفعلي لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد، المستهدف بالخطة 2014-2019، ومن رصدها مبالغ فاقت 280 مليار دولار.
- طبع هذا القانون بإجراءات مواجهة تقليص الإيرادات الجبائية البترولية الناجم عن تداعيات تراجع أسعار المحروقات على المستوى الدولي، رغم تجاوزه للسعر المرجعي المحدد للفترة.
- وتبيّن من خلال الدراسة أن الجوانب الإيجابية في هذا المسعى شملته استمرارية الحفاظ على التحويلات الاجتماعية بالرغم من تأثيرها على تفاقم عجز الميزانية، وفي غياب الحوكمة الرشيدة وعدم تطهير البطاقة الاجتماعية.
- محاولة تبسيط الإجراءات الجبائية العادية، وتوسيع الوعاء الجبائي للرفع من عائدات الجباية العادية، وتقليص عجز الموازنة، إلا أن تضارب السياسات الحكومية من حيث التمسك بالمسعى الاجتماعي، وفي نفس الوقت التأثير على صناديق الضمان الاجتماعي من خلال إلغاء قانون التقاعد المسبق، ومنظومته مما أدى إلى آثار

عكسية خطيرة مالية على الصندوق، واجتماعية على تعطيل الخبرات المكتسبة للموظفين الذين غادروا الخدمة بفعل ذلك القانون، وبالتالي على منظومة التنمية الاجتماعية برمتها.

- استفحال ظاهرة الغش والتهرب الجبائي وبحافزية أكثر من حافزية المصالح الوظيفية للمالية العامة كما جاء ذلك بمشروع قانون المالية لسنة 2018 المعد من ذات المصالح.

- التناقض في برامج الحكومات المتعاقبة فيما بينها من جهة، وفي علاقتها مع القطاع الخاص المشمول بتناقض دوره الواقعي (سلطة وقطاع خاص في آن واحد)، وهي بتوصيف المؤشرات الدولية من مداخل الفساد، لاستشراء الغش والتهرب الجبائيين الذي سعت الحكومة (المعدة لقانون المالية لسنة 2017) لمكافحته فكان سببا في إقالتها ووصفها بالمتحرشة برجال الأعمال.

√ كشف مسعى الحكومة الحالية تفضيل التمويل التضخمي بمسعى التمويل غير التقليدي (البنك المركزي ممول للخرينة) في مسعى معاكس للوضع الطبيعي في تمويل الخزينة من الإيرادات الجبائية.

√ أظهرت تقارير ضبط الميزانية لسنوات 2011 إلى 2015 تضخيم في الحسابات الخاصة وقصور في منظومة مراقبتها ومحاسبتها، وبينت هذه التقارير أيضا أثر ذلك على قانون المالية لسنة 2018 وما بعده في محدودية الالتزام بالحكم الراشد وفي قصور آليات الحوكمة والترشيد في المنظومة المالية والميزانية بالجزائر.

الهوامش:

¹ إبراهيم بن علي: محتوى قانون المالية والأحكام الجبائية والأحكام المختلفة، منشورات لجنة المالية والميزانية، المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2012، ص 19.

² عجلان العياشي، آليات ترشيد النظام الجبائي لتحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2016، ص 132.

³ عطية صلاح سلطان: دور موازنة الأداء والبرامج في دعم قرارات إدارة المالية العامة، ندوة الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دمشق، سوريا، 2004، ص 65.

⁴ سوزي عدلي ناشد: الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 276.

⁵ عجلان العياشي، آليات ترشيد النظام الجبائي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 133.

⁶ محمد عباس محززي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 391

⁷ Deruel (D)- Buisson(J): Finances Publiques, Budget et pouvoir Financier Dalloz, 2001, p10.

⁸ Guide du Contrôleur Financier des dépenses engagées direction générale du budget, Ministère des Finances, 1999, p13.

⁹ القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 35، صادر بتاريخ 15/08/1990.

¹⁰ المادة 123 من الدستور الجزائري، مرجع سبق ذكره.

¹¹ تشكل روافد للتمويل المستدام بكونها صناديق خاصة للتمويل العمومي، سنفصل في ذلك لاحقا.

¹² المادة 136 من دستور الجزائر 2016، الجريدة الرسمية

¹³ المادة 40، المرجع نفسه.

¹⁴ المادة 141 من دستور الجزائر 2016، مرجع سابق.

¹⁵ المادة 50 من الأمر 01/15 المؤرخ في 23 جويلية 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 40.

¹⁶ يعتبر هذا الجانب من حيث المدلول القانوني أعلى من القواعد الدستورية، وتحصي الجزائر عدد ... من الاتفاقيات الجبائية المبرمة إلى يومنا هذا.

¹⁷ المادة 68 من القانون 17/84، مرجع سابق،

¹⁸ Nouveau model de croissance, ministère de finance, juin 2016.

¹⁹ عجلان العياشي، آليات ترشيد النظام الجبائي لتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 133.

²⁰ الفقرات 38،45 و 59، نفس المرجع.

²¹ المادة 24، نفس المرجع.

²² دستور الهند: لعام 1949 مع التعديلات إلى غاية 2014، منشورات على الموقع www.constituteproject.org

²³ المادة 14، نفس المرجع.

²⁴ الدستور التركي: أنشأ سنة 1982 وشمل التعديلات إلى غاية 2014، ترجمة المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

www.constituteproject.org

²⁵ المادة 05 نفس المرجع.

²⁶ المادة 73 نفس المرجع.

²⁷ تقرير مناخ الأعمال لسنة 2016، ص 68.

²⁸ المادة 02 من قانون المالية التكميلي 2015، مرجع سابق.

²⁹ التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون التسوية الميزانية لسنة 2015، مجلس المحاسبة، 2015، ص 29.

³⁰ المادتين 02 و 09 من المرسوم الرئاسي رقم 15-337 مؤرخ في 15 ربيع الأول عام 1437 الموافق 27 ديسمبر سنة 2015 ،

يتضمن لتصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، الموقعة بمدينة الرياض بتاريخ 19 ديسمبر سنة 2013.

³¹ إبراهيم بن علي: مدير العلاقات العمومية والاتصال بالمديرية العامة للضرائب، آفاق النظام الجبائي الجزائري في سياق إرساء نظام جبائي فعال، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³² Direction générale des finances publiques: bulletin officiel des impôts, Instruction du :

- 25/02/2009 : régime applicable aux opérations des murabaha.
- 23/07/2010 : régime applicable aux opérations d'ijara et sukuk.
- 24/08/2010 : régime applicable aux sukuk d'investissements.
- 24/08/2010 : régime applicable des opérations d'istisnaa.

³³ Ibrahim zeyyad , le cadre juridique français, thèse doctorale, université de Strasbourg, France, 2013.